بيان صحفي

أرامكو السعودية تعلن نتائج قياسية في الربع الثاني والنصف الأول من عام 2022

ارتفاع صافي الدخل في الربع الثاني بنسبة 90% على أساس سنوي إلى 181.6 مليار ريال سعودي (48.4 مليار دولار أمريكي)

- **ظروف السوق القوية خلال الربع الثاني أدّت إلى ارتفاع صافي الدخل بنسبة 22.7% عن الربع الأول من عام 2022**
- **صافي الدخل: 181.6 مليار ريال سعودي (48.4 مليار دولار أمريكي) (الربع الثاني) / 329.7 مليار ريال سعودي (87.9 مليار دولار أمريكي) (النصف الأول)**
- **صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل: 164.9 مليار ريال سعودي (44.0 مليار دولار أمريكي) (الربع الثاني) / 308.2 مليار ريال سعودي (82.2 مليار دولار أمريكي) (النصف الأول)**
- **التدفقات النقدية الحرة*: 129.8 مليار ريال سعودي (34.6 مليار دولار أمريكي) (الربع الثاني) / 244.7 مليار ريال سعودي (65.2 مليار دولار أمريكي) (النصف الأول)**
- **نسبة المديونية *: 7.9% (في 30 يونيو 2022) مقارنة مع 14.2% في نهاية 2021**
- **دفعت الشركة في الربع الثاني توزيعات أرباح قدرها 70.3 مليار ريال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي) وذلك عن الربع الأول من عام 2022، وستدفع في الربع الثالث من هذا العام توزيعات أرباح قدرها 70.3 مليار ريال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي) وذلك عن الربع الثاني من عام 2022**
- **استمراروتيرة التوسّع في أعمال النفط والغاز فضلًا عن تطوير حلول الطاقة منخفضة الكربون**
- **تقرير الاستدامة الأول يحدد طرق تخطيط الشركة لتحقيق طموحها بالوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات في أعمالها التشغيلية**

الظهران - 16 محرم 1444هـ (14 أغسطس 2022م)

أعلنت شركة الزيت العربية السعودية ("أرامكو السعودية" أو "الشركة") اليوم عن نتائجها المالية للربع الثاني من عام 2022، حيث حققت ارتفاعًا في صافي الدخل بنسبة 90% على أساس سنوي، وأعلنت عن توزيعات أرباح قدرها 70.3 مليار ريال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي) وذلك عن الربع الثاني من عام 2022، من المقرر دفعها خلال الربع الثالث.

وبهذه النتائج تسجّل الشركة رقمًا قياسيًا جديدًا في الأرباح الربع السنوية منذ طرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي في عام 2019، ويُعزى هذا الارتفاع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، وزيادة الكميات المباعة، وارتفاع هوامش أرباح قطاع التكرير.

وتعليقًا على هذه النتائج، قال رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين بن حسن الناصر:

"تعكس نتائجنا القياسية للربع الثاني زيادة الطلب على منتجاتنا، خاصة وأننا مورّد منخفض التكلفة ومن بين الأقل في كثافة الانبعاثات الكربونية بأعمال التنقيب والإنتاج في قطاع الطاقة.

"رغم استمرار تقلبات الأسواق العالمية، وحالة عدم اليقين القائمة، تؤكد الأحداث التي شهدها النصف الأول من هذا العام نظرتنا بأن مواصلة الاستثمار في قطاع الطاقة ضرورية من أجل المساعدة في ضمان استمرارية إمداد الأسواق بشكلٍ جيد، وتسهيل عملية التحوّل المنظم للطاقة.

"نتوقع أن يستمر نمو الطلب على النفط لبقية العقد الجاري، رغم الضغوط الاقتصادية السلبية على التوقعات العالمية في المدى القصير.

"وفي حين أن هناك حاجة حقيقية في الوقت الراهن لضمان أمن إمدادات الطاقة، فإن الأهداف المناخية تبقى ذات أهمية بالغة، وذلك ما دعا أرامكو السعودية للعمل على زيادة الإنتاج من مختلف مصادر الطاقة، بما في ذلك النفط الخام والغاز، ومصادر الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأزرق.

"نعمل على تطوير أكبر برنامج رأسمالي في تاريخنا، ونهجنا هو الاستثمار في الطاقة الموثوقة والبتروكيميائيات اللتين يحتاجهما العالم، بالإضافة إلى تطوير حلول منخفضة الانبعاثات الكربونية، تساعد في عملية تحوّل الطاقة على نطاق أوسع".

<u>أهم المعلومات المالية</u>

حققت أرامكو السعودية صافي دخل ربع سنوي ونصف سنوي قياسي، بلغ 181.6 مليار ريال سعودي (48.4 مليار دولار أمريكي) في الربع الثاني و329.7 مليار ريال سعودي (87.9 مليار دولار أمريكي) في النصف الأول من عام 2022، مقابل 95.5 مليار ريال سعودي (25.5 مليار دولار أمريكي) و176.9 مليار ريال سعودي (47.2 مليار دولار أمريكي)، على التوالي لنفس الفترتين من عام 2021. وجاءت هذه الزيادة في هاتين الفترتين في المقام الأول نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام، والكميات المباعة، إلى جانب هوامش الأرباح القوية لقطاع التكرير في الربع الثاني وارتفاع هوامش أرباح قطاع التكرير والمعالجة والتسويق في النصف الأول من العام 2022.

وشهدت التدفقات النقدية الحرة* زيادة نسبتها 53% لتصل إلى 129.8 مليار ريال سعودي (34.6 مليار دولار أمريكي) في الربع الثاني، وبلغت 244.7 مليار ريال سعودي (65.2 مليار دولار أمريكي) في النصف الأول من عام 2022، مقابل 84.7 مليار ريال سعودي (22.6 مليار دولار أمريكي) و 153.2 مليار ريال سعودي (40.9 مليار دولار أمريكي)، على التوالي لنفس الفترتين من عام 2021. وتُعزى هذه الزيادة بشكلٍ رئيس إلى ارتفاع السيولة النقدية من الأنشطة التشغيلية.

كما بلغ العائد على متوسط رأس المال المستثمر 31.3% خلال فترتي الربع الثاني والنصف الأول المنتهيتين في 30 يونيو 2022، مقارنة مع 16.7% لنفس الفترتين من عام 2021، مما عكس ذلك ارتفاع أسعار النفط الخام والكميات المباعة، وتحسّن هوامش أرباح قطاع التكرير والمعالجة والتسويق.

وتواصل الشركة تعزيز مركزها المالي للمحافظة على تصنيف ائتماني عالٍ للاستثمار في مختلف دورات السوق. وقد انخفضت المديونية * إلى 7.9% في 30 يونيو 2022، مقارنة مع 14.2% في 31 ديسمبر 2021، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع التدفقات النقدية التشغيلية، وذلك بسبب الأرباح القوية وتحسّن هوامش أرباح قطاع التكرير والمعالجة والتسويق.

وتواصل الشركة تحسين تكاليف التمويل حيث تم سداد دفعة مقدمة جزئية إلى صندوق الاستثمارات العامة من الديون الخاصة بصفقة الاستحواذ على حصة 70% في (سابك) في عام 2020. وقد أدّى ذلك إلى خفض المبالغ الأصلية لسندات الأمر المستحقة بمقدار 45 مليار ريال سعودي (12 مليار دولار أمريكي)، بالإضافة إلى التخفيض البالغ 30 مليار ريال سعودي (8 مليارات دولار أمريكي) في الربع الأول من عام 2022.

وأعلنت أرامكو السعودية عن توزيعات أرباح بلغت 70.3 مليار ريال سعودي (18.8 مليار دولار أمريكي) عن الربع الثاني من المقرر دفعها خلال الربع الثالث من عام 2022، وذلك إلى جانب ما تم الإفصاح عنه سابقًا في التقرير السنوي لعام 2021، حيث وزّعت الشركة منحة أسهم مجانية على المساهمين خلال الربع الثاني من عام 2022، بمعدل سهم مجاني واحد لكل عشرة أسهم مملوكة. وتهدف الشركة إلى المحافظة على توزيعات أرباح مستدامة ومتزايدة، بما يتماشى مع التطلعات المستقبلية والنتائج المالية الأساسية.

وارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة 25% إلى 35.1 مليار ريال سعودي (9.4 مليار دولار أمريكي) في الربع الثاني، وبنسبة 8% إلى 63.5 مليار ريال سعودي (16.9 مليار دولار أمريكي) في النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع الفترات نفسها في عام 2021. وتستمر أرامكو السعودية في استكشاف استثمارات لاغتنام فرص النمو، وإحراز تقدم في التكامل الإستراتيجي لقطاع التنقيب والإنتاج، وقطاع التكرير والمعالجة والتسويق، وتوسيع أعمالها في مجال الكيميائيات، وتطوير الفرص المتاحة في الأعمال منخفضة الكربون.

أهم المعلومات التشغيلية

قدمت الشركة أيضًا أداءً موثوقًا في مجال التنقيب والإنتاج، حيث بلغ متوسط إجمالي إنتاجها من المواد الهيدروكربونية 13.6 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم خلال الربع الثاني من عام 2022. وتواصل الشركة العمل على زيادة طاقتها الإنتاجية القصوى المستدامة من النفط الخام من 12 مليون برميل في اليوم إلى 13 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027.

كما حافظت أرامكو السعودية على سجلّها القوي في موثوقية الإمدادات، حيث بلغت نسبة موثوقية تسليم شحنات النفط الخام والمنتجات الأخرى 99.8% في الربع الثاني من عام 2022.

وتواصل الشركة إحراز التقدّم في برنامج توسعة شبكة الغاز بهدف زيادة الإنتاج، مع استمرار أعمال الإنشاءات والتصاميم الأولية لمعمل غاز الجافورة، وتبلغ طاقة المعالجة المقررة للمرفق 3.1 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الخام، ومن المتوقع أن يتم تطوير أعمال الإنشاءات في المعمل على مرحلتين حتى عام 2027. ويُتوقع أن يبدأ حقل الجافورة الإنتاج في عام

2025، وستزيد شحنات الغاز الطبيعي تدريجيًا لتصل إلى معدل مستدام يبلغ 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا بحلول عام 2030، مما سيوفر اللقيم اللازم لإنتاج الهيدروجين والأمونيا، ويساعد في تلبية الطلب المحلي المتزايد المتوقع على الطاقة.

ومن جهة أخرى، بلغت الشركة مراحل متقدمة من الأعمال الإنشائية لمشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، مع اقتراب مرحلة الحقن من الاكتمال. ومن المتوقع أن يوفّر سعة تخزينية عند اكتماله تصل إلى 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي ليتم ضخها في شبكة الغاز الرئيسة بحلول عام 2024. وهو أول مشروع في المملكة لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض، مما يساعد على إدارة التغيرات الموسمية في الطلب، وبالتالي تحسين استخدام الأصول، وخفض التكاليف.

كما أطلقت أرامكو السعودية بنجاح حاسوب الغوار العملاق - 1 لمحاكاة المكامن. وهو ثاني أكبر حاسوب عملاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن المتوقع أن يزيد عدد عمليات المحاكاة المكتملة، مما يمكّن الشركة من استكشاف المزيد من الفرص في نطاق مواردها الحالية.

ومؤخرًا، وقّعت أرامكو السعودية اتفاقية شراء للاستحواذ على حقوق ملكية فالفولين للمنتجات العالمية (فالفولين غلوبال برودكتس) بقيمة 9.94 مليار ريال سعودي (2.65 مليار دولارأمريكي). وسيُتم هذا الاستحواذ الإستراتيجي الطريق الذي تنتهجه أرامكو السعودية فيما يتعلق بزيوت التشحيم حيث ستضيف قيمة لإنتاج الشركة من زيوت الأساس حول العالم، وكذلك ستطوّر قدرتها في البحث والتطوير بهذا المجال، وأيضًا ستمكّن الشركة من الانتفاع بعلاقاتها مع شركات تصنيع المعدات الأصلية. وتخضع هذه الصفقه لشروط الإقفال المعمول بها، بما في ذلك الموافقات النظامية.

كما تمضي أعمال التكامل بين سابك ومجموعة أرامكو السعودية قبل الموعد المحدد لذلك، وتواصل الشركة تحقيق فرص تعاون في العديد من المجالات، تشمل المشتريات وتكامل المنتجات وتحسين اللقيم وأعمال الصيانة، وغيرها. كما أكملت الشركة نقل حقوق شراء منتجات بريفكيم من البوليمرات وجلايكول الإيثلين الأحادي إلى سابك.

في مايو، بدأت مشاريع التكرير والبتروكيميائيات المشتركة بين أرامكو السعودية وشركة بتروناس الماليزية، المعروفة مجتمعة باسم "بريفكيم"، عملياتها وستصل إلى طاقتها الكاملة التي تبلغ 300 ألف برميل يوميًا بحلول نهاية العام. ويوفر استثمار أرامكو السعودية في بريفكيم فرصة توسع في سوق مهمة وسريعة النمو، ما يمكّنها من التوسع في مناطق جغرافية جديدة لبيع إنتاجها من النفط الخام.

وفي 15 يونيو، نشرت أرامكو السعودية تقرير الاستدامة الأول، الذي يحدد طرق تخطيط الشركة لتحقيق الحياد الصفري للغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تقع ضمن النطاقين (1 و2) في مرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول العام 2050. وتشمل الأهداف الموضحة في التقرير استخلاص واستخدام وتخزين 11 مليون طن متري سنويًا من مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2035، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة التي تهدف إلى توليد 12 غيغاواط كهرباء سنويًا من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحلول عام 2030، وخفض أو تخفيف أكثر من 50 مليون طن متري سنويًا من مكافئ غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2035، والحدّ من كثافة الانبعاثات الكربونية في قطاع التنقيب والإنتاج بنسبة 15% على الأقل بحلول عام 2035 مقارنة بخط الأساس لعام 2018. إضافة إلى هدف الشركة لإنتاج 11 مليون طن متري سنويًا من الأمونيا الزرقاء، الناقلة للهيدروجين الأزرق، بحلول عام 2030.

ولتسريع وتيرة تطوير الحلول منخفضة الكربون في قطاع الطاقة، افتتحت أرامكو السعودية في 27 يونيو مركز أبحاث أرامكو في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، وهو مركز يستخدم الذكاء الاصطناعي، والتعلّم الآلي لتطوير طرق مبتكرة لتحقيق اقتصاد قائم على تدوير الكربون.

وأعلنت أرامكو السعودية كذلك عن توسّع كبير في برنامجها للاستثمارات الصناعية (نماءات أرامكو) من خلال 55 اتفاقية ومذكرة تفاهم سارية الآن في قطاعات الاستدامة، والرقمنة، والخدمات الصناعية، والتصنيع، والابتكار الاجتماعي، بهدف خلق فرص العمل، وتوسيع نطاق سلاسل القيمة في مجال الطاقة والكيميائيات بالمملكة. وتسعى الشركة من خلال برنامج "نماءات" إلى توطين سلسلة التوريد الخاصة بها، وضمان ريادتها على صعيد التكلفة والإنتاجية، والاستدامة، والمرونة على المدى البعيد.

تعتزم أرامكو السعودية مناقشة نتائجها المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2022 عبر بث إلكتروني بتاريخ 15 أغسطس 2022م في تمام الساعة 3:30 عصرًا بتوقيت الرياض/ 1:30 بعد الظهر بتوقيت لندن/ 8:30 صباحًا بتوقيت نيويورك. ويمكنكم متابعة البث الإلكتروني من خلال الرابط التالي: **www.aramco.com/investors**.

يُرجى زيارة الرابط التالي للاطلاع على مطابقات المقاييس غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي www.aramco.com/investors

للتواصل:

العلاقات الإعلامية المحلية: domestic.media@aramco.com

علاقات المستثمرين: investor.relations@aramco.com

Saudi_Aramco@

إخلاء المسؤولية

يحتوي هذا البيان الصحفي على إفادات استشرافية، وجميع الإفادات الواردة فيه هي بيانات استشرافية، فيما عدا البيانات المتعلقة بحقائق سابقة أو حالية. وتعرض الإفادات الاستشرافية توقعات الشركة في الوقت الراهن فيما يتعلق بإنفاقها الرأسمالي واستثماراتها، وخططها الاستراتيجية، ومشاريعها الرئيسة، وأداء قطاع التنقيب والإنتاج فيها، بما في ذلك مقارنتها مع الشركات النظيرة لها، والنمو الذي تحققه الشركة في قطاعي "التكرير والمعالجة والتسويق" و"الكيميائيات". وقد تشتمل هذه الإفادات، على سبيل المثال لا الحصر، أي بيانات يسبقها أو يتبعها أو يرد فيها كلمات مثل "تستهدف"، و"تعتقد"، و"تتوقع"، و"تستهدف"، و"تعتزم"، و"ربما"، و"تتنبأ"، و"تقدر"، و"تخطط"، و"تظن"، وحرفا الاستقبال "سين وسوف"، و"قد"، و"من المحتمل"، و"من المنتظر"، و"يمكن" و"تواصل" و"تطمح" و"مستقبلًا" وغيرها من الكلمات والمصطلحات ذات المعاني الشبيهة أو نفيها. ولا يمكن التحقق من صحة هذه الإفادات الاستشرافية، لا سيما وأنها تنطوي على مجموعة من المخاطر والشكوك المعروفة والمجهولة وعوامل أخرى تخرج عن نطاق سيطرة أرامكو السعودية وقد تؤدي إلى اختلاف كبير بين ما تحققه الشركة فعليًا من نتائج أو أداء أو إنجازات وما هو متوقع من خطط أو نتائج أو أداء أو إنجازات سواء وردت صراحةً أو ضمنًا في تلك الإفادات الاستشرافية، ويشمل ذلك العوامل التالية: العرض والطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية، والأسعار التي تبيع بها أرامكو السعودية النفط الخام، وتبعات تأثير تفشي جائحة كوفيد-19 على الأوضاع التجارية والاقتصادية والعرض والطلب على النفط الخام والغاز والمنتجات المكررة والبتروكيميائية، والتطورات والمستجدات الاقتصادية أو السياسية غير المواتية التي قد تؤثر على نتائج أعمال الشركة، والضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة، وأي اختلافات أو تغيرات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والتشغيلية الحالية التي قد تؤثر على تقديرات حجم احتياطيات أرامكو السعودية الثابت وجودها وقيمة تلك الاحتياطيات، والمخاطر والأخطار التشغيلية في قطاعات النفط الخام والغاز والتكرير والبتروكيميائيات، والطبيعة الدورية لقطاعات النفط والغاز والتكرير والبتروكيميائيات، وأحوال الطقس، والاضطرابات والقلاقل

السياسية والاجتماعية والنزاعات المسلحة القائمة أو المحتملة في المناطق التي تزاول فيها أرامكو السعودية أعمالها والمناطق الأخرى، والخسائر الناجمة عن المخاطر المتعلقة بالتغطية التأمينية غير الكافية، وقدرة الشركة على تنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية، وقدرة الشركة على تنفيذ خططها وأهدافها وغاياتها الاستراتيجية، بما في ذلك خططها لإقامة أكبر مرفق لتصدير الهيدروجين في العالم وطموحاتها لتحقيق الحياد الصفري في انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري على النطاقين 1 و2 في جميع أصولها التي تشغلها وتملكها بالكامل بحلول عام 2050، والدعاوى القضائية التي قد تواجهها الشركة، وقدرة الشركة على تحقيق المكاسب من صفقات الاستحواذ الحالية أو المستقبلية، بما في ذلك ما يتعلق بصفقة سابك، والمخاطر المتعلقة بالأعمال الدولية، بما في ذلك الحروب والعقوبات والقيود التجارية وأنظمة مكافحة الرشوة والفساد والأنظمة واللوائح الأخرى، والمخاطر المتعلقة بأنظمة ولوائح النفط والغاز والبيئة والصحة والسلامة وغيرها من اللوائح التي تؤثر على القطاعات التي تزاول فيها أرامكو السعودية أعمالها، واعتماد الشركة على أعضاء إدارتها العليا وموظفيها الرئيسين، وموثوقية نُظُم تقنية المعلومات في أرامكو السعودية وأمنها، ومخاوف تغير المناخ وآثاره، والمخاطر المتعلقة بالمشاريع التي تنفذها الشركة بموجب توجيهات من حكومة المملكة وغيرها من المتطلبات الحكومية الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بسقف إنتاج النفط الخام الذي تحدده الحكومة والطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة المستهدفة؛ وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية؛ وغيرها من المخاطر والشكوك التي قد تسبب اختلافًا كبيرًا بين النتائج الفعلية والنتائج المتوقعة في هذه الإفادات الاستشرافية الواردة في هذا البيان الصحفي، على النحو المبين في آخر التقارير الدورية المودعة لدى تداول. ولمزيد من المعلومات حول المخاطر والشكوك المحتملة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، يرجى الرجوع إلى آخر التقارير الدورية المودعة لدى تداول. وتستند هذه الإفادات الاستشرافية إلى افتراضات عديدة تتعلق باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية للشركة، والبيئة التي ستزاول فيها الشركة أعمالها في المستقبل.

وتعتبر المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي، وتشمل الإفادات الاستشرافية على سبيل المثال لا الحصر، سارية فقط حتى تاريخ هذا البيان الصحفي، وليس الهدف منها تقديم أي تأكيدات حول النتائج المستقبلية. وتعفي أرامكو السعودية نفسها صراحة من أي التزام أو تعهد بنشر أي تحديثات أو مراجعات لهذا البيان الصحفي، بما في ذلك أي بيانات مالية أو إفادات استشرافية، قد تستجد نتيجة لظهور معلومات جديدة، أو وقوع أحداث مستقبلية أو خلاف ذلك، ما لم تتطلب الأنظمة أو اللوائح المعمول بها ذلك.

ويجب ألا يفسر أي شخص هذا البيان الصحفي على أنه نصيحة مالية أو ضريبية أو استثمارية.

ويجب ألا يفسر أي شخص هذه المعلومات على أنها نصيحة مالية أو ضريبية أو استثمارية. ويجب عدم الاعتماد على هذه الإفادات بدرجة تتجاوز كونها إفادات استشرافية، ولا تتحمل الشركة أو أي من مديريها أو موظفيها مسؤولية أي خسارة أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة قد يتكبدها أي شخص نتيجة لاعتماده على الإفادات الاستشرافية. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المالية الخاصة بالشركة والواردة في هذه الإفادات مستمدة من التقرير المالي الأولي الموحد الموجز، الذي أعد وعرض وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34، المعتمد في المملكة العربية السعودية إلى جانب المعايير الأخرى والإعلانات الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وإلى جانب ذلك، يضم هذا البيان الصحفي بعض "المقاييس المالية غير المدرجة ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي"، أي أنه ليس لها معنى موحد تنص عليه المعايير الدولية للتقرير المالي، وتُقدَّم هذه المقاييس كمعلومات إضافية مكملة لمقاييس المعايير العالمية للتقرير المالي بهدف ضمان فهم أفضل لنتائج أعمال الشركة من وجهة نظر إدارتها. ولذلك، لا يجوز النظر إليها بمعزل عن تحليل المعلومات المالية للشركة المعدة وفق المعايير العالمية للتقرير المالي أو اعتبارها بديلًا عنها. ولا تصح مقارنة مقاييسنا المالية غير المدرجة في المعايير الدولية للتقرير المالي بأي مقاييس تعرضها شركات أخرى تحت نفس أسماء مقاييسنا.